



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

"الاستراتيجيات" يصدر تقريراً مفصلاً لنقاط القوة والضعف في تنافسية الاقتصاد الأردني عالمياً.

أصدر منتدى الاستراتيجيات الأردني تقريراً مفصلاً بعنوان "الأردن على مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٨: الفرص والتحديات"، وبيّن المنتدى من خلال هذا التقرير نقاط القوة والضعف التي تؤثر على تنافسية الاقتصاد الأردني في العالم كالاتي:

نقاط قوة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي:

- ١- **النظام المالي:** حلّ الأردن بالمرتبة (٣٢) عالمياً، والثانية عربياً في قوة النظام المالي، كما أظهرت المؤشرات الفرعية أن الأردن حل بالمرتبة (٢٨) عالمياً في معدل إجمالي القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالمرتبة (٢٩) عالمياً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالمرتبة (٣٢) عالمياً في توفر رأس المال المغامر.
- ٢- **القدرة على الابتكار:** حلّ الأردن بالمرتبة (٥٩) عالمياً في القدرة على الابتكار، حيث أن الموارد البشرية هي أساس نهضته وتقدمه.
- ٣- **قوة المؤسسات العامة:** حلّ الأردن في المرتبة (٥٠) عالمياً، وبالمرتبة السادسة عربياً في محور قوة المؤسسات العامة، وذلك بسبب حصوله على ترتيب جيد في المؤشرات الفرعية التابعة لهذا المحور، ومنها، حصول الأردن على المرتبة (٢٠) عالمياً في المؤشر الفرعي لموثوقية الأجهزة الأمنية، والمرتبة (٣٥) في استقلالية النظام القضائي، والمرتبة (٣١) عالمياً في المؤشر الفرعي لجودة إدارة الأراضي.

نقاط ضعف الأردن في مؤشر التنافسية العالمي:

- ١- **استقرار الاقتصاد الكلي:** حلّ الأردن في المرتبة (١٠١) عالمياً في استقرار الاقتصاد الكلي، ويعود هذا الضعف بسبب حصول الأردن على المرتبة (١٢٢) عالمياً في المؤشر الفرعي لديناميكية الدين العام، نظراً لارتفاع حجم الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتواضع تصنيفه الائتماني، وارتفاع خدمة الدين.
- ٢- **ديناميكية بيئة الأعمال وسهولة سير الأعمال فيه:** حلّ الأردن بالمرتبة (٩٤) عالمياً من حيث ديناميكية بيئة الأعمال، ويرجع ضعف مرتبته لعدة عوامل، مثل: ارتفاع كلفة تأسيس الأعمال التجارية؛ حيث حصل على المرتبة (١١٠) عالمياً في المؤشر الفرعي لكلفة تأسيس الأعمال التجارية، بالإضافة إلى صعوبة تعافي الأعمال من الإعسار المالي؛ حيث حل بالمرتبة (١٠٠) عالمياً في قدرة تعافي القطاعات الاقتصادية المختلفة من الإعسار المالي، كما حل الأردن بالمرتبة (١٢١) عالمياً من حيث قوة النظام التشريعي في التعامل مع الإعسار ومعالجته. إلا أنه بالمقابل، حل بمراتب جيدة عالمياً في بعض المؤشرات الفرعية التي تتبع هذا المؤشر؛ حيث حل بالمرتبة (٤٣) عالمياً من حيث حجم النمو في الشركات الريادية والابتكارية.

كما أشار التقرير الى أن المنتدى الاقتصادي العالمي يُصدر مؤشر التنافسية العالمي بشكل سنوي، حيث يقيس تنافسية نحو (١٤٠) اقتصاداً حول العالم، ويتكون من (٩٨) مؤشراً فرعياً تؤخذ من بيانات مجموعة من المؤسسات الدولية ومن استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي لأراء المسؤولين التنفيذيين حول العالم، حيث تندرج هذه المؤشرات الفرعية ضمن (١٢) محوراً رئيسياً يرتكز عليها المؤشر لتعكس مدى الانتاجية ومحركاتها في الاقتصادات المختلفة ومدى تنافسية هذه الاقتصادات، وتمثل هذه المحاور ما يلي:

- | | | |
|----------------------------|-------------------------------|---------------------------------|
| ١. المؤسسات. | ٥. التعليم العالي والتدريب. | ٩. الاستعداد التكنولوجي. |
| ٢. بيئة الاقتصاد الكلي. | ٦. كفاءة أسواق السلع. | ١٠. حجم السوق. |
| ٣. البنية التحتية. | ٧. كفاءة سوق العمل. | ١١. درجة تطور الاعمال التجارية. |
| ٤. الصحة والتعليم الأساسي. | ٨. درجة تطور الأسواق المالية. | ١٢. الابتكار. |

كما أوضح التقرير حلول الأردن بالمرتبة (٧٣) عالمياً بين (١٤٠) دولة مشمولة في المؤشر، وبالمرتبة السابعة بين (١٣) دولة عربية كانت مشمولة في المؤشر، وحقق مراتب جيدة في محوري المؤسسات والنظام المالي، فيما كان الترتيب الذي حصل عليه الأردن في المؤشرات الأخرى متوسطاً، في محاور البنية التحتية والتبني التكنولوجي وقطاع الصحة ومهارات الموارد البشرية.

❖ التوصيات التي أشار إليها التقرير:

- ١- تحسين بيئة الأعمال وتسهيل سير الأعمال في الأردن.
- ٢- مراجعة كافة رسوم تأسيس الأعمال التجارية من حيث الرسوم الترخيص وتسجيل الشركات ورخص المهن وغيرها من الكلف التي تعتبر عائقاً أمام انشاء أعمال تجارية جديدة في الأردن.
- ٣- مراجعة قوانين الإعسار المالي للشركات العاملة ضمن الاقتصاد الأردني وإيجاد صيغة لتسريع عملية المعسرين مالياً وإعادتهم للسوق وتنشيطهم اقتصادياً.
- ٤- العمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الأردن من خلال ما يلي:
 - أ- العمل على تعزيز الإيرادات الحكومية وتنويع مصادرها.
 - ب- العمل على ضبط الإنفاق العام الجاري ورفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي.
 - ت- العمل على رفع كفاءة إدارة الدين العام في الأردن وضبط إجراءات اقتراض المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.
- ٥- العمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية في الأردن التي من شأنها أن تحسن ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي.
- ٦- ضرورة العمل على الارتقاء بجودة الطرق التي تربط محافظات ومناطق المملكة المختلفة.
- ٧- العمل على إنشاء شبكة سكك حديدية (قطارات ركاب وقطارات شحن بضائع) تربط مناطق ومحافظات المملكة ببعضها كما تعمل على ربط المملكة بمشاريع السكك الحديدية في الدول المجاورة؛ الأمر الذي يساهم في زيادة جذب السياح للأردن وزيادة الصادرات الأردنية إلى الخارج، بالإضافة إلى جعل الأردن منطقة عبور رئيسية ومهمة للبضائع العالمية.
- ٨- دعم الشركات الناشئة والرياديين من خلال عدة إجراءات مثل:
 - أ- حماية مشاريعهم وأفكارهم قانونياً.
 - ب- الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية التابعة لهم.
 - ت- تيسير ضمان حصولهم على تسهيلات مالية بشروط ميسرة تساعدهم في توسيع أعمالهم والنهوض بها.
 - ث- رفع كفاءة مسرعات الأعمال الموجودة في الأردن، وتخفيض الكلف التأسيسية والتشغيلية على الرياديين.
- ٩- حلّ الأردن بالمرتبة (٣٦) عالمياً في "حدية التنافس" في القطاع الخدمي، حيث يجب الاستفادة من هذه المرتبة والعمل على إزالة العوائق أمام هذا القطاع ودعمه من خلال محورين رئيسيين، هما:
 - أ- مراجعة السياسات الناظمة للقطاعات الخدمية المختلفة وتعديلها بطريقة تسهل عمل قطاع الخدمات.
 - ب- العمل على ترويج الأردن سياحياً (السياحة الدينية، السياحة التاريخية والأثرية، السياحة العلاجية والترفيهية)، وذلك بهدف تعزيز موارد القطاعات الخدمية المختلفة وزيادة فعاليتها في الاقتصاد الوطني.
- ١٠- حصول الأردن على المرتبة (١٣١) عالمياً في التشريعات التي تضبط تضارب المصالح، حيث يمكن للحكومة أن تعمل بالشراكة مع مجلس الأمة على تطوير التشريعات التي تعالج هذا الخلل وتضبط تضارب المصالح، الأمر الذي سيؤثر بشكل إيجابي على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحسين ترتيب الأردن على هذا المؤشر.
- ١١- رفع كفاءة التعليم العالي ومراجعة الخطط الدراسية للتخصصات المختلفة ومدى مواكبة هذه الخطط والبرامج التعليمية للممارسات العالمية المتبعة وقدرتها على منح الطالب الأردني ميزة تنافسية عالمياً، وذلك بسبب حلول الأردن في المؤشر الفرعي لمجموعة المهارات والقدرات التي يتمتع بها الطالب الأردني عند تخرجه من الجامعة (مرحلة البكالوريوس) على المرتبة (٧٣) عالمياً.
- ١٢- ضرورة تقصي العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل ومنها: عدم كفاءة خدمات النقل العام، عدم وجود حضانات أطفال في مكان العمل، الفجوة الجندرية في الأجور، وذلك بسبب حلول الأردن في المؤشر الفرعي لمشاركة المرأة الاقتصادية على المرتبة (١٣٣) عالمياً.